African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 4, Issue 2, April - June 2025
Page No: 65-76
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2024: 0.81 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2024: 0.846**

دراسة تحليلية لتقييم السياسات الزراعية الليبية لإنتاج محصول القمح باستخدام مصفوفة تحليل السياسات للموسم الزراعي 2018

عبد الوهاب أبوبكر الأزرق [1*]، فادية علي بن عمار [2]، ميسون عبد المجيد رمضان [3]
نجمي أبراهيم الديلاوي [4] ، ابتهال ابوالقاسم أربيش[5]

[1] قسم البيئة والموارد الطبيعية، كلية الزراعة، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا
[3،2] قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا
[4] قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا
[5] قسم الارشاد الزراعي، وزارة الزراعة، طرابلس، ليبيا

An Analytical Study for Evaluating Libyan Agricultural Policies for Wheat Production Using the Policy Analysis Matrix for the 2018 Agricultural Season

Abdoulwahab Aboubakr Alazragh [1], Fadia Ali Ben Ammar [2],
Maysoun Abdulmajid Ramadhan [3], Najmi Abraheem Aldatlawi [4], Abtthal Abulgasem Erbish[5]

[1] Department of Environment and Natural Resources, Faculty of Agriculture, Azzaytuna University, Libya
[2,3] Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, University of Tripoli, Libya
[4] Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Azzaytuna University, Libya
[5] Department of Agricultural Extension, Ministry of Agriculture, Tripoli, Libya

*Corresponding author	a.alazragh@azu.edu.ly	*المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2025-04-21 **تاريخ القبول:** 2025-04-12 **تاريخ الاستلام:** 2025-02-16

الملخص

تُعد الزراعة من القطاعات المهمة في الاقتصاد الليبي، إلا أن هذا القطاع شهد تقلبات وإخفاقات متعددة خلال العقود الماضية، ما أدى إلى تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وقد سُجلت أعلى قيمة للناتج المحلي الزراعي في عام 2008 بمقدار 2,211.86 مليون دينار، وأعلى نسبة مساهمة في عام 1998 بنسبة 10.6%، يُعد القمح من المحاصيل الزراعية الأساسية في ليبيا، وتبرز أهمية زيادة إنتاجه لتلبية الطلب المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وهو ما يتطلب تطوير زراعته باستخدام الوسائل الحديثة واتباع سياسات مناسبة.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم السياسات الزراعية الليبية المتبعة لإنتاج القمح باستخدام مصفوفة تحليل السياسات *(PAM)* لموسم 2018، من خلال حساب معامل الحماية الإسمية*(NPC)* ، معامل الحماية

الفعال(*EPC*) ، ومعامل تكلفة الموارد المحلية(*DRC*) ، بهدف التعرف على طبيعة التدخلات الحكومية وقياس الميزة النسبية لإنتاج القمح.
أظهرت النتائج أن تحويلات المدخلات المتاجر بها كانت سالبة بشكل طفيف (-98.17)، مما يدل على وجود دعم محدود، بينما بلغت التحويلات الصافية (-551.43)، ما يشير إلى أن الاستثمار في زراعة القمح لا يحقق عوائد مجزية في ظل السياسات الحالية، كما بلغت تحويلات الناتج (-79.15)، مما يعكس غياب الدعم السعري، وقد بلغ معامل الحماية الإسمي (0.745) والحماية الفعال (0.732)، ما يدل على غياب السياسات الحمائية، في المقابل، أظهر معامل تكلفة الموارد المحلية (0.55) وجود ميزة نسبية لإنتاج القمح في ليبيا خلال عام 2018.

الكلمات المفتاحية: تقييم السياسات، إنتاج القمح، مصفوفة تحليل السياسات، ليبيا.

Abstract

Agriculture holds a significant position in the Libyan economy, yet the sector has experienced various fluctuations and setbacks over the past decades. This has led to a decline in its contribution to the GDP, with the highest agricultural GDP value recorded in 2008 at 2,211.86 million LYD and the highest contribution rate at 10.6% in 1998. Wheat is one of the main staple crops cultivated in Libya, and increasing its production is crucial to meet domestic demand and reduce dependence on imports. This requires improving wheat cultivation by adopting modern technologies and appropriate policy measures.

This study aims to evaluate the Libyan agricultural policies related to wheat production using the **Policy Analysis Matrix (PAM)** for the 2018 agricultural season. The analysis involves calculating the **Nominal Protection Coefficient (NPC)**, **Effective Protection Coefficient (EPC)**, and the **Domestic Resource Cost (DRC)** to assess the nature of policy intervention and the comparative advantage of wheat production.

Findings revealed that tradable input transfers were slightly negative (-98.17), indicating minimal input support. Net transfers were also negative (-551.43), showing that wheat cultivation does not yield sufficient returns under current policies. Output transfers stood at -79.15, suggesting a lack of price support. The NPC (0.745) and EPC (0.732) indicated the absence of protectionist policies and implicit taxes. However, the DRC (0.55) showed a comparative advantage, meaning wheat production in 2018 was economically viable from a national perspective, as production costs were lower than the foreign exchange saved.

Keywords: Policy Evaluation, Wheat Production, Policy Analysis Matrix, Libya.

مقدمة:

في السنوات الأخيرة يتزايد اهتمام وزارات الزراعة والصناعة وهيئات البيئة والجهات المستقلة بالسياسات الزراعية ودعم التصنيع الغذائي، وفي الواقع فإن مفهوم القطاع الزراعي أصبح أكثر اتساعاً وشمولية وذلك نظراً لزيادة أهمية التصنيع الزراعي وما يتعلق به من شبكات نقل ونظام التوزيع بأكمله (Timmer,2003) وبالإضافة إلى ذلك فقد ظهر مفهوم التنمية الزراعية الشاملة الذي يعني تنويع مصادر دخل الاقتصاد المحلي، ايضا ظهرت الاهتمامات البيئية لتكتسب المزيد من الأهمية ابتداءً من الحاجة إلى إدارة الموارد البيئية بشكل أفضل إلى التخلص من العديد من أنواع التلوث والعمل على استدامة الموارد المختلفة، وقد ظهرت تحديات جديدة أدت إلى تغيرات في تنظيم السياسات الزراعية الغذائية وذلك من اجل العمل علي تقيم تلك السياسات بصورة دورية ويشكل الأمن الغذائي حالياً أحد الأهداف المتعددة بينما تتطلب العولمة والتطورات السريعة في مجال العلم والخصخصة والتحرير الاقتصادي وتحديات إدارة الموارد المستدامة والتنويع أموراً جديدة، وبالنسبة للدول النامية تشكل ندرة الخبرة والمعوقات المالية عقبة كبيرة نظراً لعدد القطاعات المعنية و مواجهة تكاليف هذه التحديات الجديدة (Maxwell Slater,2003),ويجب

أن يتم توجيه التحول باتجاه المزيد من الفعالية والكفاءة من خلال التحليل الموضوعي والتفكير الجماعي والتجارب السابقة والأفكار الجديدة والمبادرات الناجحة التي قام بها الآخرون.

تلعب الزراعة دوراً هاماً في اقتصاديات الدولة الليبية و لقد تعرض القطاع الزراعي في ليبيا الي العديد من التقلبات والاخفاقات على مر العقود الماضية رفقا ذلك انخفاض تأثير القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي حيث انه لم يزيد مساهمته في الناتج عن 10.6% في سنة 1998 (الأزرق،2019)، وتشكل الزراعة أيضاً عاملاً هاماً للتوظيف في الكثير من دول العالم ونلاحظ حدوث هبوطاً مستمراً في هذا المعدل في ليبيا من 18.6 % في سنة 1990 الي حدود 2.3% في سنة 2015 وتسهم الصادرات الزراعية بشكل بارز في إجمالي صادرات السلع في بعض بلدان العالم الا انه يمكن ملاحظة ان نسبة الصادرات الزراعية الي الكلية في ليبيا لن تزيد عن 0.3% في سنة 1990 وكان متوسط الصادرات الزراعية خلال الفترة (1990 – 2020) بـ 0.102% وتشكل الصادرات النفطية النصيب الأكبر بأكثر من 95% من الصادرات السنوية الليبية وتشكل النسبة الغالبة للناتج القومي الاجمالي.

يعتبر محصول القمح من ضمن اهم محاصيل الحبوب في السلة الغذائية الليبية ويحتل موقع متقدم اقتصاديا فهو يعتبر سلعة استراتيجية توثر في الامن القومي المحلي لذلك حظيا محصول القمح باهتمام كبير من الدعم من الحكومات الليبية المتعاقبة حيث قدمت اشكال وسياسات مختلفة لدعم انتاج محصول القمح منها دعم مدخلات الإنتاج وتقديم القروض من المصرف الزراعي وأيضا دعم مخرجات الإنتاج لمحصول القمح عن طريق شراء فائض محصول القمح او شراء المحصول بأسعار تشجيعية تزيد عن الأسعار العالمية وعلي الرغم من جميع اشكال الدعم التي وجهت لقطاع انتاج محصول القمح فأن تكاليف انتاج المحصول تعتبر عالية مقارنة بالتكاليف العالمية ولأتوفر انتاج القمح محليا هامش ربح كبير مما يساعد في تثبيطا فرص التوسيع في زراعة القمح(الأزرق، 2015)

تلعب السياسة الزراعية دور هام في تحديد نوع وحجم الإنتاج الزراعي من محصول معين فمجموع السياسات الإنتاجية والتسويقية والسعرية وسياسات توزيع الموارد وأيضا توزيع عناصر الإنتاج ومستلزماته والسياسات التمويلية والاستثمارية وغيرها توثر بشكل كبير في تقيم انتاج محصول القمح، ويعتبر قياس إثر تلك السياسات مهم في التحول من اقتصاديات اشتراكية الي اقتصاديات رأسمالية وانتاجيات السوق الحر التي تلعب الدور الأكبر في تحديد أسعار السلع والوصول الي السعر التوازني ما بين العرض والطلب (رشاد واخرون,2020) ، خلال العقود السابقة طبقت الدولة الليبية مجموعة من السياسات والإجراءات لدعم منتجي القمح وذلك من اجل زيادة الانتاج وتوفير الاستقرار السعري والرقابة على الاسعار والحد من ارتفاعها وتحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح علي اعتباره سلعة استراتيجية، وايضا العمل علي تحسين دخول المنتجين الزراعين وعلي الرغم من ذلك السياسات لدعم انتاج القمح الا ان نسبة الاكتفاء الذاتي من محصول القمح لم تتعدي 8.4% خلال سنة 2015 بنسبة عجز يصل الي 91.6% ويتم تغطية ذلك العجز من خلال الاستيراد من الخارج (الازرق،2015).

تعرف السياسة الزراعية بأنها فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة، يتم رسمها وإعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق الأهداف المختلفة وتهدف السياسة الزراعية إلى تحقيق هدفين أساسيين يشمل الأول تحقيق الإشباع لمستهلكي السلع الزراعية، بينما يتضمن الهدف الثاني تحقيق تعظيم الربح وتحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية، للحصول على أعلى ناتج بأقل جهد اجتماعي ممكن **(Weimer, D.L. and A.R. Vining.** 1999)، وأي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بذلك يؤدي إلى الاختلال الهيكلي في الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي قصور مثل هذه السياسة، وتتمثل السياسة الزراعية "في مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الزراعي، وهي تمثل في نفس الوقت أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية(بوزيد,2012).

وتكمن المشكلة البحثية لهذه الدراسة في وجود قصور واضح في السياسات الزراعية الليبية وخاصة السياسات الزراعية السعرية لدعم وزياد الإنتاج من محاصيل الحبوب بصورة عامة والقمح بصورة خاصة في السنوات والعقود الأخيرة، وتهدف الدراسة الي دراسة إثر السياسة الزراعية الليبية على انتاج محصول القمح وذلك من خلال تقدير بعض المقاييس الأساسية لمصفوفة تحليل السياسات للتعرف علي جوهر السياسة

المتبعة في ليبيا في الموسم الزراعي 2019/2018, وتكمن اهمية الدراسة في تقدم تحليلاً شاملاً لتقييم السياسات الزراعية لإنتاج القمح في ليبيا باستخدام مصفوفة تحليل السياسات(PAM) ، مما يودي الي الكشف عن نقاط الضعف في الدعم والتسعير, والمساهمة في تعزيز الاستدامة الإنتاجية والأمن الغذائي عبر تحديد التحسينات اللازمة في آليات الدعم وكفاءة استخدام الموارد, و تشكل الدراسة قاعدة علمية لصانعي القرار والباحثين لتطوير سياسات زراعية ترفع من كفاءة الإنتاج وتحقق تنمية اقتصادية مستدامة.

الوضع الحالي لمحصول القمح في ليبيا:

يواجه القطاع الزراعي في ليبيا العديد من التحديات ومن أهمها محدودية الموارد الزراعية الأساسية من جانب وندرة بعض الموارد الأخرى، ولم يستطيع القطاع الزراعي ان يزيد مساهمته في الناتج القومي الإجمالي خلال العقود الأربعة الماضية عن 10.6 % في سنة 1998 علي الرغم من المخصصات المالية الضخمة التي وجهت خلال ذلك الفترة، وتدخل محاصيل الحبوب بصورة عامة في التركيبة الأساسية في غذاء الشعوب العربية ويعتبر محصول القمح من ضمن محاصيل الحبوب الأكثر أهمية في غذاء المواطن الليبي حيث يشكل المورد الأساسي للعديد من السلع الغذائية الأساسية في السلة اليومية لغذائهم وعلي راس تلك السلع الخبز(الأزرق,2019).

ويعتبر محصول القمح من أهم المحاصيل الزراعية المزروعة في ليبيا وتتصدر محاصيل الحبوب هرم القطاع الزراعي حيث أنه يعتبر من المحاصيل الغذائية الرئيسية للسكان وهو يبين مدى زيادة الحاجه الكبيرة الى التوسع في زراعة محصول القمح الامر التي يتطلب الحفاظ على التوازن ما بين الناتج العام والطلب من خلال تطوير زراعة القمح وذلك باستغلال الوسائل الممكنة مثل الأرض والمياه والبذور وعند زراعة محصول القمح يجب الأخذ في الاعتبار الظروف البيئية لما لها من تأثير على محصول القمح (بوزيد,2012) ويجب أيضاً اختيار الصنف المناسب للزراعة التي يتناسب مع الظروف البيئية والموارد الطبيعية المتاحة، وتعتمد زراعة القمح في ليبيا علي الزراعة البعلية في المناطق الشمالية والتي يزيد فيها معدل سقوط الامطار عن 300 مم / سنه في حين يعتمد زراعة القمح علي الزراعة المروية في المناطق والمشاريع الاستثمارية في الجنوب الليبي حيث ينخفض معدلات تساقط الامطار بصورة ملحوظة حيث شهدت تلك المناطق استهدافها بالبرامج والسياسات الاستثمارية والتي انبثق منها العديد من المشاريع الاستثمارية لزراعة الحبوب بهدف تحقيق التنمية الزراعية وتوطين مواطن شعل لسكان المناطق الريفية(محمد,2019).

ويستمر الطلب على القمح طوال العام ويستهلك في ليبيا بكميات كبيرة ألا إن نسبة النمو السنوي في استهلاك محصول القمح تفوق النمو في الإنتاج المحلي منه كما أن ليبيا لم تحقق اكتفاء ذاتيا من محصول القمح (البقي، 2016)، إذ بلغ إجمالي المتاح للاستهلاك منه عام 2017 حوالي 1368.17 ألف طن ، في حين يبلغ الإنتاج المحلي منه لنفس العام حوالي 152.13 ألف طن (المنظمة العربية للتنمية الزراعية, 2017) أي أنه هناك فجوة غذائية من القمح يبلغ مقدارها حوالي 1216.04 ألف طن لعام ، وتبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح لنفس العام حوالي 11.11 وهي نسبة ضئيلة جدا تبين مدى اعتماد الاستهلاك المحلي الليبي على الخارج لتلبية الاحتياجات من هذا المحصول المهم إذ بلغت نسبة الاعتماد على الخارج حوالي 88.88 %.

وتشير تقديرات مركز المعلومات والتوثيق بوزارة الزراعة الليبية الي ان متوسط المساحة المزروعة بمحصول القمح خلال الفترة (1990-2015) تبلغ حوالي 95.877 ألف هكتار تمثل حوالي 45.25% من المساحة الاجمالية القابلة لزراعة القمح في ليبيا والتي تقدر بحوالي 206 ألف هكتار، بمتوسط إنتاجية هكتاريه تقدر بنحو 1.238 طن / هكتار وتشير تقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية الي ان الإنتاج المحلي من القمح خلال نفس المدة كان في المتوسط 67.7 ألف طن في حين بلغ متوسط الاستهلاك السنوي حوالي 1680 الف طن من القمح مما يشكل فجوة غذائية كبيرة تزيد من تفاقم مشكلة العجز في الامن الغذائي الليبي، وتشكل أسباب انخفاض الإنتاج المحلي من القمح بالإضافة الي محدودية الموارد وانخفاض معدلات تساقط الامطار بعض الأسباب المهمة منها انخفاض المساحة المزروعة نتيجة انخفاض الإنتاجية

الهكتاريه والسعر المزرعي للطن في العام السابق وصافي عائد الهكتار الامر التي يدفع المزارعين الي تفضيل زراعة محاصيل اخر تحقق لهم أرباح متوقعة اكثر من زراعة القمح, وتشير تقديرات ان معادلة الاتجاه العام لأسعار القمح تأخذ اتجاه تصاعد بقيمة 11.32 دينار للطن سنويا خلال الفترة 1990 – 2015 بمتوسط سعر للقمح 400.62 دينار للطن وبمعدل نمو للسعر في حدود 2.7% (الأزرق,2019).

المواد وطرق البحث:

تهتم الدراسة بتقييم السياسات الزراعية المتبع في الدولة الليبية الموجهة لزراعة محصول القمح للموسم الزراعي 2018 / 2019 حيث ثم الاعتماد على الأسلوب التحليلي الكمي من خلال مصفوفة تحليل السياسات (PAM) لتحليل نظام محصول القمح في ليبيا وقد اعتمدت الدراسة للحصول على البيانات من خلال المصادر الأولية المنشورة وغير المنشورة الصادرة من وزارة الزراعة قسم التخطيط والمتابعة وإدارة التخطيط والإنتاج بمشروع الكفرة الزراعي وأيضا ومركز بحوث العلوم الاقتصادية واحصائيات مراكز البحوث والاحصاء التابعة لوزارات الزراعة والتخطيط والاقتصاد وسجلات الأسعار والتكاليف وغيرها، وتعطي مصفوفة تحليل السياسات الزراعية مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التحليلية لاستخلاص اثر السياسات السعرية علي انتاج القمح وتقدير معاملات الحماية الاسمية والفعلية وتكلفة الموارد المحلية لمحصول القمح وأيضا تحليل مصفوفة السياسات وقياس تكلفة الموارد المحلية والارباح المالية والاقتصادية.

وتعطي مصفوفة تحليل السياسات المؤشرات الاقتصادية التحليلية على ثلاثة مستويات، مستوي السلعة الزراعية المنتجة وذلك من اجل دراسة الميزة النسبية لإنتاجها مقارنة بسلع زراعية محلية، وأيضا مستوي المزرعة من اجل دراسة إثر السياسات المتبعة او النمط التكنولوجي على التجارة الخارجية والمحلية للمدخلات والمخرجات، وأخيرا وهو ما يهمني في هذه الدراسة على مستوي الاقتصاد القومي الكلي لمعرفة مدي نجاح السياسة المتبعة في علاج المشاكل للقطاع الزراعي للدولة، وعلية فان من اجل تحليل مصفوفة السياسات لابد من دراسة الاتي:

1. إنتاجية المحصول ويشمل المنتج الأساسي والثانوي للسلعة وتعطي انعكاس للتوسع الراسي بمختلف أسبابه وتشير الي قدرة السياسة الزراعية المطبق الي احداث تغيرات إيجابية في متوسط الإنتاج للوحدة الواحدة من الأرض الامر التي يودي الي زيادة الإنتاج الكلي لمحصول القمح.
2. اجمالي الإيراد الهكتارى حيث يعكس العائد لمحصول القمح من العملية الإنتاجية، وثم تقيم العوائد بأسعار السوق المحلي (التقييم المالي) او ما يسمي الأسعار الخاصة عند باب المزرعة، وأيضا بالأسعار الاقتصادية (أسعار الظل) او ما يسمي الأسعار الاجتماعية والتي تعكس قيمة السلعة في الأسواق العالمية في بلد المنشاء، وثم وضع السعرين في مصفوفة واحدة حيث يشير ذلك الي نوعين من السياسية احدهما تعتمد علي تقييم السلعة المحلية والأخرى القيمة الحقيقة للسلعة في ظل المنافسة التامة بحيث الفرق بين السعر المحلي والدولي يعكس مدي تدخل الدولة في انتاج سلعة القمح وما مدي يقدم للمنتج كحافز سلبي كان او إيجابي لزياد الإنتاج من المحصول فعندما يزيد السعر الدولي علي المحلي يعني هناك ضرائب ضمنية علي المنتج وعندما يزيد السعر المحلي علي الدولي يعني هناك دعم للمنتج المحلي (محمد و مضحي,2015).
3. تكلفة مستلزمات الإنتاج وتمثل تكلفة عوامل الإنتاج التي يمكن تداولها محليا وخارجيا وهي الجانب المؤثر لحساب القيمة المضافة لمحصول القمح وتقيم بالسعر المحلي وأيضا بالسعر الدولي (سعر الظل عند الحدود) وعندما تزيد قيمة سعر الحدود عن القيمة السوقية يوضح ذلك وجود دعم لمنتجي محصول القمح في حين يذل زيادة السعر المحلي على سعر الحدود الي عدم دعم الإنتاج المحلي او وجود ضرائب ضمنية على الإنتاج الحلي من القمح.
4. تكلفة الموارد المحلية ويقصد بها عوامل الإنتاج كالأرض والعمل وراس المال التي لا يمكن تداولها بين الدول.
5. اجمالي التكاليف الإنتاجية وتمثل اجمالي تكاليف مستلزمات الإنتاج والموارد المحلية ويتم حسابه بالأسعار المحلية السائد في ليبيا وأيضا بأسعار الحدود (أسعار الظل).

6. صافي العائد وهو الفرق بين اجمالي العوائد لإنتاج محصول القمح وأيضا التكاليف الإنتاجية وتحسب مرتين احداهما بالأسعار المحلية والأخرى بأسعار الحدود (رشاد واخرون, 2020).

وفي الأساس تعتمد مصفوفة تحليل السياسات على متطابقة حسابية بنيت على أساس معادلة الربحية الاتية:

PROFIT = REVENUE – COSTS

وتتكون هيكل مصفوفة تحليل السياسات من ثلاثة صفوف وأربعة أعمدة كما في الجدول رقم (1).

جدول (1) يوضح هيكل مصفوفة تحليل السياسات المستخدم في تحليل بيانيات الدراسة.

البند	أجمالي العائد	مستلزمات الانتاج	تكاليف الموارد المحلية (مدخلات غير قابلة للمتاجرة)			صافي العائد	القيمة المضافة
			العمل	الارض	الاجمالي		
الأسعار الخاصة **Private Prices**	A	B	C	D	E	F=A-(B+E)	G G=A-B
الأسعار الاجتماعية **Social Prices**	H	I	J	K	L	M=H-(I+L)	N N=H-I
أثر السياسة **Transfers**	O O=A-H	P P=B-I	Q Q=C-J	R R=D-K	S S=E-L	T=F-M	U U=G-N

حيث أن الصف الأول يمثل الأسعار الخاصة وهي أسعار السوق المحلي وتتكون من:

A اجمالي العائد بالأسعار الخاصة (السوق المحلي)
B قيمة مستلزمات الإنتاج بالأسعار الخاصة (السوق المحلي)
C قيمة العمل بالأسعار الخاصة (السوق المحلي)
D ايجار الأرض بالأسعار الخاصة (السوق المحلي)
E اجمالي مدخلات الإنتاج الغير قابلة للمتاجرة (الأرض والعمل بالأسعار الخاصة)
F صافي العائد بأسعار السوق المحلي
G القيمة المضافة بالأسعار الخاصة (السوق المحلي)

حيث أن الصف الثاني يمثل الأسعار الاجتماعية والتي تعكس قيمة السلعة في الأسواق العالمية في بلد المنشاء وتتكون من:

H اجمالي العائد بالأسعار الاجتماعية (الأسواق العالمية)
I قيمة مستلزمات الإنتاج بالأسعار الاجتماعية (الأسواق العالمية)
J قيمة العمل بالأسعار الاجتماعية (الأسواق العالمية)
K ايجار الأرض بالأسعار الاجتماعية (الأسواق العالمية)
L اجمالي مدخلات الإنتاج الغير قابلة للمتاجرة (الأرض والعمل بالأسعار الاجتماعية)
M صافي العائد بأسعار السوق العالمي
N القيمة المضافة بالأسعار الاجتماعية (السوق الدولي)

حيث أن الصف الثالث يمثل إثر السياسة المطبقة ويتكون من:

O إثر السياسة الزراعية على اجمالي العوائد
P إثر السياسة الزراعية على أسعار مستلزمات الانتاج
R إثر السياسة الزراعية على ايجار الارض
S إثر السياسة الزراعية على اجمالي المدخلات الغير القابلة للمتاجرة (الأرض والعمل)
T إثر السياسة الزراعية على اجمالي صافي العائدات
U إثر السياسة على الزراعية على القيمة المضافة

وفي مصفوفة تحليل السياسات يتم التميز بين المدخلات المتاجر بها والمدخلات غير المتاجر بها وذلك لان سياسات سعر الصرف توثر فقط على المدخلات المتاجر بها، ولبناء مصفوفة تحليل السياسات تقسم التكاليف الي مدخلات انتاج قابلة للمتاجرة بها ويقصد بها كل السلع والخدمات التي يمكن بيعها وشراءها وتداولها دوليا وتمثل كل مستلزمات الإنتاج والمنتج النهائي لعملية الإنتاج ومدخلات انتاج فير قابلة للمتاجرة وتسمي أيضا الموارد المحلية مثل الأرض والعمل وراس المال اللازم لعملية الإنتاج للمنتج النهائي, وسوف يتم حساب الأرباح والتكاليف باستعمال أسعار السوق الفعلية في ليبيا لمحصول القمح وتسمي أيضا الأسعار الخاصة وهي ذلك الأسعار السائد في السوق المحلي والمتأثرة بالسياسات المحلية المطبقة وأيضا تحسب الأرباح والتكاليف بالأسعار الاجتماعية ونقصد بها أرباح وتكاليف نفس السلعة لنفس الفترة بالأسعار الدولية عند بلد المنشاء ويمكن ان نطلق عليها أسعار الظل وتمثل الأسعار التي تسود في حالة غياب السياسات الداعمة للإنتاج او التشوهات الناجمة عن السوق , ويسمي الفرق بين السعرين (أسعار السوق المحلي والعالمي) بالتحويلات او اثر السياسية وحجم هذه الاختلافات تعكس في الحقيقة مدي انحراف الأسعار الفعلية المتأثرة بالسياسات بالأسعار الاجتماعية.

ومن اهم المقاييس والمؤشرات التي يمكن استنباطها من مصفوفة تحليل السياسات كلا من الاتي:

1. معامل الحماية الاسمي: وهو يقيس أثر السياسة الزراعية المطبقة على المنتجات ومستلزمات الإنتاج وفي حالة كان المعامل يساوي الواحد الصحيح في حالة المنتجات يدل ذلك علي ان السياسة الزراعية عادلة ولا تقوم بفرض ضرائب علي المنتج وأيضا لا تتخذ أي سياسة حمائية لحماية انتاج المحصول في الأسواق المحلية اما اذا زاد علي الواحد الصحيح يعني ان السياسة الزراعية حمائية للمنتج وتدعم الإنتاج بينما اذا انخفض عن الواحد الصحيح يعني وجود ضرائب ضمنية علي المنتج وفي حالة مستلزمات الإنتاج يتم تفسير النتائج بالعكس لما عليه في حالة تفسيرها للمنتجات (Gardner B. L. and W. Lesser. 2003).

معامل الحماية الاسمي للمنتجات = اجمالي الإيرادات الهتكارية بالأسعار الخاصة/ اجمالي الإيرادات الهتكارية بالأسعار الاجتماعية

معامل الحماية الاسمي لمستلزمات الإنتاج=قيمة مستلزمات الإنتاج بالأسعار الخاصة / قيمة مستلزمات الإنتاج بالأسعار الاجتماعية

2. معدل الحماية الاسمي**:** ويحسب بطرح الواحد الصحيح من معامل الحماية الاسمي لمحصول القمح لكل من المنتجات والمستلزمات فاذا كان المعدل يساوي الصفر يدل علي تساوي السعر المزرعي والسعر العالمي وان الدولة لا تتخذ أي سياسية حمائية ولا تقوم بفرض ضرائب علي المنتج او المستهلك وفي حالة كان المعدل اقل من الصفر يعني ذلك ان الدولة تقوم بفرض ضرائب مباشرة وغير مباشرة علي المنتج وتدعم المستهلك بينما إذا ارتفع على الصفر يمثل ذلل ان الدولة تتبع سياسة داعمة للمنتج على حساب المستهلك (محمد ومضحي,2016).
3. معامل الحماية الفعال: يقيس كل من المنتجات ومستلزمات الإنتاج معا ويحسب بقسمة القيمة المضافة للمحصول بالأسعار الخاصة علي القيمة المضافة لنفس المحصول بالأسعار الاجتماعية، فاذا تساوي المعامل مع الواحد الصحيح يعني ان انتاج تلك السلعة محليا يضف للاقتصاد المحلي قدر يتساوى مع كل ما يضفيه نظيره بالأسعار الاجتماعية في حين اذا زاد عن الواحد الصحيح فانه يعني ان تلك السلعة يتم انتاجها في ظل حماية الدولة واذا ما نقص عن الواحد الصحيح يكون ذلك مؤشر علي ان الدولة تفرض علي المنتجين ضرائب مباشرة او غير مباشرة او تدعم ما يتم استيراده من المنتج.
4. معامل الميزة النسبية**:** ويحسب بقسمة قيمة الموارد المحلية بالأسعار الاجتماعية علي صافي الإيرادات الهتكارية بالأسعار الاجتماعية فاذا انخفض المعامل عن الواحد الصحيح يدل علي وجود ميزة نسبية للدولة في انتاج المحصول اما إذا زاد علي الواحد الصحيح دل على انه لا يوجد ميزة نسبية لإنتاجه محليا ومن الأفضل الانتقال لإنتاج محاصيل اخري(Norton R. D. 2003) .

النتائج والمناقشة:

يعتبر دراسة التقييم المالي والاقتصادي لتكاليف الإنتاج والايرادات الهتكارية لمحصول القمح أحد العناصر الأساسية المكونة لمصفوفة تحليل السياسات الزراعية المطبقة في ليبيا لمحصول القمح لسنة 2018 وتتضمن مصفوفة تحليل السياسات بندين اساسين الأول تكاليف انتاج الهكتار والثاني العائد من الإنتاج للهكتار مقوم بالقيمة المالية بالسعر المحلي (سعر السوق) او ما يسمي بالأسعار الخاصة ومرة اخرة بالقيمة الاقتصادية بالسعر العالمي (سعر الحدود) او ما يسمي الأسعار الاجتماعية ولقد تم تقدير سعر صرف الدولار بمتوسط سعر الصرف لسنة 2018 بـــ(4.85) دينار للدولار الواحد وذلك حسب مصادر مصرف ليبيا المركزي لسنة 2018 وتشمل تكاليف الإنتاج للمدخلات المتاجر بها (مستلزمات الإنتاج) كل من الاسمدة والبذور والمبيدات وغيرها من مستلزمات الإنتاج الضرورية لإنتاج القمح وقدرة بالأسعار الخاصة بحوالي 413.4 دينار للهكتار وبالأسعار الاجتماعية بحوالي 511.57 دينار للهكتار وتكاليف المدخلات الغير المتاجر بها (الموارد المحلية غير القادرة علي التداول عبر الدول) وتشمل ايجار العمال وأيضا ايجار الأرض ولقد قدرة الأسعار الخاصة لأجمالي الموارد المحلية بالأسعار الخاصة بحوالي 597.53 دينار للهكتار وبالأسعار الاجتماعية بحوالي 739.43 دينار للهكتار، وبالتالي اجمالي التكاليف وهي عبارة عن اجمالي التكاليف للمدخلات المتاجر بها والمدخلات الغير قابلة للمتاجرة بحوالي 1010.93 دينار للهكتار للأسعار الخاصة وبحوالي 1251 دينار للهكتار بالأسعار الاجتماعية وكما يلاحظ أن عوائد الإنتاج والتي تمثل الناتج من محصول القمح (الناتج الأساسي والثانوي) مضروب في السعر المزرعي للهكتار للأسعار الخاصة وأيضا لسعر الحدود بالنسبة للعائد الهكتارى للأسعار الاجتماعية حيث كان العائد للهكتار بالأسعار الخاصة 2312.5 دينار (حيث ينتج الهكتار حوالي 767 كجم كمتوسط) وبالأسعار الاجتماعية بحوالي 3104 دينار للهكتار (حيث ينتج الهكتار حوالي 4112.8 كجم كمتوسط)، بالتالي فان الأرباح للهكتار بالأسعار الخاصة يقدر بحوالي 1301.57 دينار للهكتار وبالأسعار الاجتماعية 1853 دينار للهكتار، وبالتالي فان القيمة المضافة وهي عبارة عن العائد الإجمالي بالهكتار طرح اجمالي التكاليف المتاجر بها حيث كانت بالأسعار الخاصة حوالي 1899.1 دينار للهكتار وحوالي 2592.43 دينار للهكتار بالنسبة للأسعار الاجتماعية.

ومن خلال الجدول رقم (2) يمكن ملاحظ ان قيمة التحويلات الفعلية لمستلزمات الإنتاج حوالي (98.17-) مما يدل علي وجود دعم بسيط لهذه المدخلات يعود الي قلة الكميات المستورد من قبل الدولة مقارنة بالقطاع الخاص، وأيضا كانت قيمة صافي التحويلات لتأثير السياسة تقدر بحوالي (551.43-) مما يعني ان الاستثمار في زراعة القمح لا يحقق أرباح مجزية بينما تجارة القمح تحقق ارباح للاقتصاد الوطني(قد يعود الي أسعار المدخلات المحلية وكمية الناتج وسعر الصرف), بالإضافة الي ان قيمة تحويلات الناتج سالبة بحوالي (791.5-) بمعني السياسة لا تصب في مصلحة المنتجين علي المدي القصير, ولا يوجد دعم بالمطلق لأسعار الناتج.

جدول (2) يوضح نتائج مصفوفة تحليل السياسات لمحصول القمح لسنة 2018 لتحليل بيانيات الدراسة.

البند	أجمالي العائد	مستلزمات الانتاج	تكاليف الموارد المحلية (مدخلات غير قابلة للمتاجرة)			أجمالي التكاليف	صافي العائد	القيمة المضافة
			العمل	الارض	الاجمالي			
الأسعار الخاصة Private Prices	2312.5	413.4	473.91	123.62	597.53	1010.93	1301.57	1899.1
الأسعار الاجتماعية Social Prices	3104	511.57	586.45	152.98	739.43	1251	1853	2592.43
أثر السياسة Transfers	-791.5	-98.17	-112.54	-29.36	-141.9	-240.07	-551.43	-693.33

حسبت من قبل الباحث بناء على إحصاءات ومصادر أولية للبيانيات وأيضا مصادر ثانوية للبيانات جمعت من خلال:

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، اعداد متفرقة.
2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقارير أوضاع الامن الغذائي، سنوات متعددة.
3- مصلحة الإحصاء والتعداد بوزارة التخطيط، إحصاءات الواردات الزراعية، سنوات متعددة.
4- وزارة التخطيط، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، اعداد متفرقة.
5- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتاب الاحصائي. سنوات متفرقة.
6- وزارة الزراعة والثروة الحيوانية- تقارير المتابعة السنوية للمشاريع الزراعية في ليبيا 2018.
7- قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

من خلال الجدول رقم (2) التي يوضح نتائج تحليل مصفوفة السياسات لمحصول القمح لسنة 2018 يمكن الحصول على نتائج المؤشرات الاقتصادية الاساسية لأثر السياسة المطبقة لإنتاج محصول القمح التي يمكن تلخيصها في:

1. معامل الحماية الاسمي للمنتجات: وهو عبارة على اجمالي الإيرادات الهكتاريه بالأسعار الخاصة تقسيم أجمالي الايراد الهكتار بالأسعار الاجتماعية $\frac{2312.5}{3104} = 0.745$ ويستخدم لتقدير مدي انحراف الأسعار المحلية الخاصة عن الأسعار العالمية الاجتماعية ومن ثم قياس أثر تدخل الدولة في السياسة السعرية لحماية انتاج محصول القمح لسنة 2018 , يتضح ان قيمة المعامل (0.745) وهو اقل من الواحد الصحيح بمعني عدم وجود سياسية إنتاجية عادلة لإنتاج المحصول ووجود ضرائب ضمنية علي المنتج ولا يوجد سياسة حمائية لإنتاج القمح المحلي بمعني ان المنتج يحصل فقط علي 74.5 % فقط من قيمة انتاجه بالأسعار العالمية .
2. معامل الحماية الاسمي لمستلزمات الإنتاج: وهو عبارة عن قيمة مستلزمات الإنتاج بالأسعار الخاصة تقسيم قيمة مستلزمات الإنتاج الاجتماعي $\frac{413.4}{511.57} = 0.8081$ وهو لقياس النسبة بين تكلفة المدخلات التي يمكن تبادلها(مستلزمات الإنتاج) بالأسعار الخاصة وتلك المدخلات بالأسعار الاجتماعية حيث اتضح أن قيمة معامل الحماية الاسمي لمستلزمات الإنتاج حوالي 0.8081 مما يوضح انخفاض واضح في حجم الدعم الذي كانت تقدمه الدولة لمستلزمات الإنتاج حيث اقتربت قيمة المعامل من الواحد الصحيح مما يعني اقتراب أسعار مستلزمات الإنتاج لمحصول القمح من الأسعار العالمية ويقدر حجم الدعم لمحصول القمح بحوالي 19.19% من السعر العالمي مما يعني ان سياسة التحول الي السياسية الاقتصادية الحرة جاء في غير صالح منتجي محصول القمح لسنة 2018 لأسعار مستلزمات الإنتاج.
3. معدل الحماية الفعال: وهو عبارة عن الواحد الصحيح طرح معامل الحماية الاسمي للمنتجات وكانت قيمته 0.255 مما يدل على ان الدولة لا تقوم بفرض سياسية حمائية للمستهلك على حساب المنتج او تقوم بفرض ضرائب مباشرة او غير مباشرة على المستهلك.
4. معامل الحماية الفعال: وهو عبارة عن القيمة المضافة لمحصول القمح بالأسعار الخاصة تقسيم القيمة المضافة لمحصول القمح بالأسعار الاجتماعية $\frac{1899.1}{2592.43} = 0.732$ حيث أوضحت نتائج التحليل لهذه العامل ويقدر بحوالي 0.732 لمحصول القمح مما يشير الي وجود ضرائب ضمنية علي منتجي محصول القمح بمعني انخفاض القيمة المضافة لمحصول القمح المحلي بالأسعار الخاصة عن مثيلها العالمية بالتالي المنتج لا يتمتع بحماية والدولة قد تفرض ضرائب مباشرة او غير مباشرة بحوالي 26.8% او انها تدعم ما يتم استيراده من الخارج.
5. معامل الميزة النسبية (معامل تكلفة المورد المحلي) :وهو عبارة عن تكلفة المورد المحلية بالأسعار الاجتماعية تقسيم القيمة المضافة للأسعار الاجتماعية $\frac{739.43}{2592.43} = 0.285$ وهو من اهم المؤشرات للمقارنة ويوضح قدرة السلعة المحلية علي المنافسة بالسلعة العالمية فاذا كانت قيمة المعامل اصغر

من الواحد يدل علي ان نظام انتاج القمح في ليبيا يتمتع بميزة نسبية في استعمال الموارد المحلية, ويشير قيمة الميزة النسبية الي وجود ميزة نسبية في انتاج محصول القمح مما يعني ان انتاج محصول القمح محليا يعد افضل من الاعتماد علي استيراده من الخارج لتلبية الاستهلاك المحلي وهو يلزم 0.285 وحدة نقدية محلية من الموارد لتوليد وحدة نقد اجنبي, بمعني اخر انخفاض التكاليف البديلة للموارد المحلية بالأسعار الاجتماعية عن القيمة المضافة لإنتاج السلعة بالأسعار الاجتماعية.

6. معامل الربحية الاجتماعية: وهو عبارة عن حاصل قسمة الأرباح الخاصة علي الأرباح الاجتماعية وهو يقيس تأثير سياسة التدخل الحكومي علي الأرباح المحققة من نظام السلعة المعني بسياسة التدخل الحكومي $\frac{1301.57}{1853.00} = 0.7024$ وبما أن العامل اقل من الواحد أي ان الاقتصاد يستفيد من صافي تحويلات المنتج بمعني ان نظام السلعة لمحصول القمح يفقد أرباح لصالح قطاعات اخري في الاقتصاد والقيمة الموجبة تشير الي ان انتاج القمح يستفيد من سياسة الدعم الحكومي في مجال تشجيع التغير التقني الكفوء ويحقق أرباح خاصة مقارنة بالأرباح الاجتماعية.
7. نسبة اعانة المنتج: وهو عبارة عن مؤشر يستخدم للتعرف على نسبة صافي التحويلات الي قيمة الإيرادات الاجتماعية لمحصول القمح ويعطي مؤشر على انعكاس التشوهات في سياسة التدخل وفشل سوق انتاج القمح في زيادة او انخفاض اجمالي الإيرادات لنظام الأسعار الاجتماعية وتشير قيمة نسبة اعانة المنتج والتي ظهرت موجبة ولكنها اقل من النصف الي عدم وجود دعم او اعانة حكومية لمنتجي القمح في ليبيا لسنة 2018 $\frac{551.43-}{3104} \times 100 = 17.77\ \%$.
8. نسبة التكاليف الخاصة: وهو يعكس قدرة انتاج القمح في ليبيا على المنافسة وهو عبار عن حاصل قسمة تكاليف الموارد المحلية بالأسعار الخاصة الي القيمة المضافة بالأسعار الخاصة فاذا كانت قيمة نسبة التكاليف الخاصة اكبر من الواحد الصحيح فان نظام انتاج محصول القمح ليس لديه قدرة علي المنافسة اما اذا كان اقل من الواحد الصحيح فيعني ان لديه قدرة علي المنافسة ويحقق أرباح موجبة $\frac{597.53}{1899.1} = 0.315$ وتشير قيمة نسبة التكاليف الخاصة لمحصول القمح في ليبيا لسنة 2018 وهي قيمة موجبة واقل من الواحد الصحيح بمعني ان انتاج القمح المحلي له قدرة علي المنافسة وان القيمة المضافة من راس المال المستثمر في انتاج القمح للهكتار يفوق التكاليف أي يحقق أرباح مجزية للمنتجين المحليين.

التوصيات:

1. **إعادة هيكلة نظام الدعم الزراعي:**
ينبغي تحويل الدعم غير المباشر (مثل التحكم في الأسعار) إلى دعم مباشر للمزارعين، كدعم مدخلات الإنتاج أو تقديم حوافز إنتاجية، بما يعزز الكفاءة ويقلل من التشوهات السوقية.
2. **تحرير الأسعار تدريجيًا:**
يُوصى بإعادة النظر في سياسة تسعير القمح، والعمل على مواءمتها مع الأسعار العالمية بطريقة تدريجية، لتفادي حدوث صدمات إنتاجية أو اجتماعية، مع توفير آليات تعويض للمزارعين خلال فترة الانتقال.
3. **تحسين كفاءة استخدام الموارد:**
أظهرت نتائج PAM وجود ضعف في الكفاءة التخصيصية، ما يستوجب تعزيز الإرشاد الزراعي ونشر التقنيات الزراعية الحديثة التي ترفع من كفاءة استخدام الأرض والمياه والأسمدة.
4. **تطوير البنية التحتية الزراعية:**
ينبغي الاستثمار في تطوير شبكات الري، وتسهيل الوصول إلى الأسواق، وتحديث سلاسل الإمداد، مما يقلل من التكاليف غير المباشرة ويزيد من ربحية زراعة القمح.

5. **إدماج أدوات التحليل الاقتصادي في صنع السياسات:**
يُوصى باعتماد مصفوفة تحليل السياسات (PAM) كأداة معيارية دائمة لتقييم السياسات الزراعية، بهدف اتخاذ قرارات مستندة إلى بيانات دقيقة وتحليل علمي.
6. **تشجيع الزراعة التعاقدية والممارسات المستدامة:**
يمكن أن تساهم الزراعة التعاقدية في توفير استقرار تسويقي للمزارعين، في حين أن الممارسات الزراعية المستدامة تقلل من التكاليف البيئية وتحافظ على الموارد على المدى الطويل.

الخاتمة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم السياسات الزراعية الليبية الخاصة بإنتاج القمح خلال موسم 2019/2018 باستخدام مصفوفة تحليل السياسات , (PAM) وقد اوضحت النتائج أن الاقتصاد الزراعي الليبي يواجه تحديات جمة من حيث كفاءة السياسات المطبقة، حيث تُظهر الأرقام أن الأسعار المحلية (الخاصة) تتراجع بشكل ملحوظ عن الأسعار العالمية (الاجتماعية), حيث بلغت تكاليف المدخلات المتاجر بها حوالي **413.4 دينار/هكتار** بالأسعار الخاصة مقارنة بـ **511.57دينار/هكتار** بالأسعار الاجتماعية، فيما بلغت تكاليف المدخلات غير المتاجر بها (الموارد المحلية) **597.53 دينار/هكتار** بالأسعار الخاصة و **739.43 دينار/هكتار** بالأسعار الاجتماعية, وبناءً عليه، بلغ إجمالي التكاليف **1010.93دينار/هكتار** بالأسعار الخاصة و **1251دينار/هكتار** بالأسعار الاجتماعية, وعلى صعيد الإيرادات، سجلت عوائد إنتاجية قدرها **2312.5دينار/هكتار** بالأسعار الخاصة (بمتوسط إنتاج يقارب 767 كجم/هكتار) مقارنة بـ **3104 دينار/هكتار** بالأسعار الاجتماعية (مع متوسط إنتاج يصل إلى 4112.8 كجم/هكتار), مما أسفر عن تحقيق أرباح خاصة تُقدر بـ **1301.57دينار/هكتار** وأرباح اجتماعية بـ **1853دينار/هكتار**، مع قيمة مضافة قدرها **1899.1دينار/هكتار** (بالأسعار الخاصة) و **2592.43دينار/هكتار** (بالأسعار الاجتماعية).

من ناحية أثر السياسات، تظهر مصفوفة PAM أن تحويلات المدخلات المتاجر بها كانت سالبة بقيمة **(-98.17دينار/هكتار)** ، فيما بلغ صافي التحويلات تأثير السياسة **(-551.43 دينار/هكتار)** وتحويلات الناتج سالبة أيضًا **(-791.5) دينار/هكتار**, وتعكس هذه النتائج غياب الدعم السعري المباشر للمزارعين وتبين أن سعر الإنتاج المحلي لا يتجاوز سوى **74.5%** من أسعار السوق العالمية، كما يظهر معامل الحماية الاسمي للمنتجات بقيمة **0.745** ومعامل الحماية الاسمي لمستلزمات الإنتاج .**0.8081** , بالإضافة إلى ذلك، فإن معامل الحماية الفعال للقمح بلغت نسبته **0.732**، مما يدل على فرض ضرائب ضمنية تقارب **26.8%** على المنتجين، بينما يوضح معامل الميزة النسبية (تكلفة المورد المحلي) بقيمة **0.285**أن النظام الإنتاجي يحتفظ بميزة نسبية من حيث استخدام الموارد المحلية بكفاءة.

تشير هذه المؤشرات إلى أن السياسات الزراعية الحالية في ليبيا تعاني من خلل في تقديم دعم كافٍ للمزارعين، مما يؤدي إلى عدم تحقيق ربحية مجزية رغم القدرة التنافسية للنظام الإنتاجي. بناءً على ذلك، تبرز الحاجة إلى إعادة هيكلة الدعم وتحسين آليات التسعير لتقليل الفجوة بين الأسعار المحلية والعالمية وتعزيز الاستدامة الإنتاجية في قطاع القمح.

قائمة المراجع:

1- **البقي,** الهام جمعة بلعيد البقي (2019): تقييم حالة الاكتفاء الذاتي لمحصولي القمح والشعير في ليبيا ومدى الاعتماد على الخارج خلال الفترة 2000 – 2016، مجلة الجامعي، عدد 30 ، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي.

2- المنظمة العربية للتنمية الزراعية(2017): الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، السودان.

3- مختار, هالة مختار, رشاد, محمد واخرون(2020): تقييم السياسات الزراعية لاهم محاصيل الحبوب باستخدام مصفوفة تحليل السياسات، مجلة اتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية جامعة عين الشمس، مجلد (28)، عدد (2)، جامعة عين الشمس مصر.

4-بوزيد , مفتاح محمد (2020):دراسة اقتصادية لاستجابة عرض بعض محاصيل الحبوب في ليبيا، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الأساسية ، العدد 3 , المجلد 9, جامعة المنصورة ، مصر.
5- محمد, نصيف جاسم , مضحي ,عبد الله علي(2015): قياس الميزة النسبية والقدرة التنافسية في انتاج القمح في العراق باستعمال أسلوب مصفوفة تحليل السياسة، مجلة جامعة تكريت للعلوم الزراعية، المجلد (15) العدد (3)، العراق.
6- حمد, نصيف جاسم , مضحي ,عبد الله علي(2016): تحليل إثر السياسة السعرية في انتاج القمح في العراق باستعمال أسلوب مصفوفة تحليل السياسة، مجلة العلوم الزراعية العراقية، المجلد (47) العدد (2).
7- الازرق, عبد الوهاب أبوبكر (2015): السياسات السعرية وأثرها على تطور الإنتاج الزراعي في ليبيا (دراسة حالة القمح والزيتون)، رسالة ماجستير، مدرسة العلوم الإدارية والمالية، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.
8- الازرق, عبد الوهاب أبوبكر (2019): عجز السياسات الزراعية الليبية عن تحقيق الامن الغذائي (دراسة تحليله عن ليبيا في الفترة من 1990 – 2015)، ندوة الامن الغذائي (3) الواقع والتحديات، كلية الزراعة بجامعة طرابلس خلال الفترة 14-2019/10/16, طرابلس، ليبيا.
9- محمد , ربيعة(2019): دراسة اقتصادية لبعض مؤشرات كفاءة الاستثمار الزراعي وأثرها على الناتج الزراعي في ليبيا خلال الفترة (1990 – 2011)، مجلة البحوث الاكاديمية العدد 13.
10 - Gardner B. L. and W. Lesser. (2003). International Agricultural Research as a Global Public Good, American Journal of Agricultural Economics 85(3).
11- Maxwell S. and R. Slater. (2003). "Food Policy Old and New", Development Policy Review, 21 (5-6).
12- Norton R. D. (2003). Agricultural Development Policy: Concepts and Experiences, FAO and John Wiley & Sons, Ltd.
13- Timmer C. P. (2003). Food Policy in the Era of Supermarkets: What's Different, for a Food and Agriculture Organization (FAO) Scientific Workshop on "Globalization, urbanization and the food systems of developing countries: Assessing the impacts on poverty, food and nutrition security," October 8-10 Rome, Italy.
14- Weimer, D.L. and A.R. Vining. (1999). Policy Analysis. Concepts and Practice, Prentice Hall, N.J.